جامعة عين شمس

كلية التجارة

قسم الاقتصاد

"اثر تدعيم العلاقات التشابكية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و المشروعات الكبيرة من خلال نظام المناولة الصناعية على الصناعة المصرية "

(بالتطبيق على الصناعات المغذية لصناعة السيارات)

" The impact on the egyption industry by strengthening the interrelations between SMES and large projects through the system of subcontracting in egyption industry"

(Applied to the automotive feeding industries)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

اعداد : مروة شكري محمد جمال الدين

تحت اشراف

:ا.د. ابراهيم سعد المصري
استاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات

ا.د ابراهيم نصار سالمان
استاذ الاقتصاد المساعد بالكلية

2010

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا)

صدق الله العظيم

سورة طه الآية 98

جامعة عين شمس
كلية التجارة

رسالة ماجستير

أسم الطالب / مروة شكري محمد جمال الدين
عنوان الرسالة /

"اثر تدعيم العلاقات التشابكية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و المشروعات الكبيرة من خلال نظام المناولة الصناعية على الصناعة المصرية "

(بالتطبيق على الصناعات المغذية لصناعة السيارات)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

لجنة المناقشة و الحكم

1- الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سعد المصري (رئيساً ومشرفا بالأشتراك)
أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات

2- الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور (عضواً)
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

3- الأستاذ الدكتور / حامد محمود مرسي (عضواً)
أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة جامعة قناة السويس

4- الأستاذ الدكتور / إبراهيم نصار سالمان (مشرفاً)
أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية

تاريخ البحث: / /

الدراسات العليا

ختم الإجازة **إجيزت الرسالة بتاريخ**
/ / 2010 **/ / 2010**

موافقة مجلس الكلية **موافقة الجامعة**

/ / 2010 / / 2010

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة

أتقدم ببالغ الشكر والامتنان والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور / إبراهيم نصار أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية** لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة، ولما بذله من وقت وجهد كان لهما أكبر الأثر في إنجاز هذه الرسالة وأعدادها بالصورة الملائمة.

كما أنني أدين بالشكر العميق والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سعد المصري أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات** فقد كان لمعاونة سيادته الفعالة، ليس فقط خلال فترة أعداد الرسالة ولكن خلال فترة دراستي بأكاديمية السادات منذ أن كنت طالبة بالفرقة الأولى فلقد كان لتشجيعه الدائم وتوجيهه الأثر الاكبر.

و أنه لشرف لي أن يتفضل **الأستاذ الدكتور / أحمد مندور أستاذ الاقتصاد بالكلية** بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وتقديم توجيهات سيادته العلمية التي لها عظيم الأثر فله كل التقدير والشكر.

وكذلك أتوجه بالشكر إلى **الأستاذ الدكتور / حامد محمود مرسي أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة جامعة قناة السويس** على تفضله وقبوله الانضمام إلى لجنة المناقشة وإثراء الرسالة بملاحظة سيادته البناءة.

- **أتقدم بخالص الشكر إلى أسرتي وأخوتي وصديقة عمري**
- **وأقبل أيادي أمي وأبي وأرجو أن أستطيع تقديم بعض الشكر والتقدير لهما .**
- **و لا يفوتني أن أوجه عظيم امتناني إلى كل أساتذتي وزملائي في أكاديمية السادات وجامعة عين شمس لمعاونتهم الفعالة وتوجيهاتهم السديدة.**

Ain shams university
Faculty of Commerce
Economic department

“ The impact on the egyption industry by strengthening the interrelations between SMES and large projects through the system of subcontracting in egyption industry"
(Applied to the automotive feeding industries)

Thesis to obtain a master's degree in economics

Prepared by
Marwa shoukry mohamed

Under the supervision of

Dr. Ibrahim Nassar salman
professor Assistant of economics at the college

Dr. Ibrahim Saad Al-Masri
Professor of economics at Sadat Academy

2010

قائمة المحتويات

الفصل التمهيدي

مقدمة.....ز
مشكلة الدراسة.....ط
أهمية الدراسة.....ن
فروض الدراسة.....ع
أهداف الدراسة.....ع
منهجية الدراسة.....ف
حدود الدراسة.....ص

الفص الأول:
الإطار النظري للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية

مقدمة 1
المبحث الأول:مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها.....2
المبحث الثاني :أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة.....14
المبحث الثالث:المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها في الهيكل الصناعي المصري25
المبحث الرابع:العلاقات التكاملية بين المشروعات الصغيرة و الكبيرة 35

الفصل الثاني:
العناقيد الصناعية المتخصصة و دورها في دعم الترابط بين المشروعات الصناعية

مقدمة 50
المبحث الأول: تعريفات وأنواع ومراحل تطور للعناقيد الصناعية.....52
المبحث الثاني: مزايا العناقيد الصناعية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمجتمع ككل.....60
المبحث الثالث: درجة تطور العنقود الصناعي و أثره على محددات الميزة التنافسية القومية.....69

المبحث الرابع:أهم التجارب الدولية الناجحة في دعم الترابط بين المشروعات الصناعية من خلال العناقيد الصناعية.....75

فصل الثالث :

دور تعاقدات التوريد من الباطن في دعم الترابط بين المشروعات الصناعية بأحجامها المختلفة

مقدمة 90

المبحث الأول:مفهوم تعاقدات التوريد من الباطن وأنواعها المختلفة.....92

المبحث الثاني:المزايا المترتبة على تعاقدات التوريد من الباطن والآليات اللازمة لدعمها.....101

المبحث الثالث:التجارب الدولية في مجال تعاقدات التوريد من الباطن.....**112**

الفصل الرابع:

واقع الترابط بين المشروعات الصناعية في صناعة السيارات والصناعات المغذية لها في مصر

مقدمة.....131

المبحث الأول: مفهوم الصناعات المغذية و خصائصها وأهميتها.....133

المبحث الثاني: دور الصناعات المغذية لصناعة السيارات في دعم صناعة السيارات....138

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للترابط بين الصناعات المغذية للسيارات و صناعة السيارات.....148

المبحث الرابع:دور الدولة في تنمية الترابط بين صناعة السيارات و الصناعات المغذية للسيارات.....163

النتائج و التوصيات 176

قائمة المراجع 196

قائمة الأشكال

شكل رقم (1-1) العلاقات التكاملية الطبيعية بين الأنشطة الصناعية و الحرفية و أهمية دورها في الصناعات التجميعية..... 41

شكل الرقم (1-2) تطور شكل العلاقات بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة..... 45

شكل رقم (2-1) أنظمة التكامل في العنقود الصناعي..... 52

الشكل رقم (2–2) أطار الميزة التنافسية عند بورتر..... 70

الشكل رقم (3–1) العلاقات التي تنشأ نتيجة التعاقد من الباطن بين الشركاء الرئيسين و أبعاد التعاون بينهم..... 93

الشكل رقم (3–2) المميزات التي تعود من نظم التعاقد من الباطن على المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و الاقتصاد القومي..... 107

الشكل رقم (3–3) التنظيم الهرمي للمناولة الصناعية في قطاع السيارات..... 117

قائمة الجداول

الجدول رقم(1-1) المعايير الكمية المستخدمة في تحديد حجم المنشآت..... 3

الجدول رقم (1-2) المعايير المستخدمة في تمييز المشروعات صغيرة الحجم في بعض الدول..... 8

جدول رقم (1-3) خصائص المشروعات الصناعية وفقا لأحجامها المختلفة..... 13

جدول رقم (1-4) مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في بعض الدول المختارة في عام 2007..... 15

جدول رقم (1-5) صادرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول المتقدمة و النامية 2007..... 17

جدول رقم(1-6) تحليل SWOT لعملية تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة في مصر..... 24

الجدول رقم (1-7) عدد المنشآت العاملة (عدا الحكومية) طبقا لتعدادي 1996 و2006..... 27

الجدول رقم (1-8) عدد المشتغلين في المنشات (عدا الحكومية) طبقا لتعدادي 1996 و 2006..... 28

الجدول رقم (1-9) توزيع المنشات حسب أهم الأنشطة الاقتصادية طبقا للنتائج النهائية لتعداد 2006..... 29

الجدول رقم (1-10) مساهمة منشات الصناعة التحويلية في النشاط الاقتصادي وفقا لحجم المنشأت في 2007 -2008 31

الجدول رقم (1-11) نسبة إيرادات التشغيل لدى الغير إلى إجمالي إنتاج المنشآت الصناعية عام 2008..... 48

الجدول رقم (2–1) تعريف العناقيد الصناعية من خلال مستويات مختلفة..... 57

الجدول رقم (2–2) توزيع العناقيد الصناعية وفقا لقطاع الصناعة التي يعمل بها في ايطاليا..... 78

جدول رقم (2–3) تصنيف المشروعات العاملة في العناقيد الصناعية في ايطاليا وفقا للحجم..... 79

جدول رقم (2–4) عدد العناقيد الصناعية و عدد الشركات العاملة فيها في اليابان وفقا للقطاعات الصناعية المختلفة..... 85

جدول رقم (3–1)	نظم التعاقد من الباطن في العناقيد الصناعية	101
الجدول رقم (3–2)	نسبة المشروعات الداخلة في نظم التعاقد من الباطن في اليابان من إجمالي عدد المشروعات طبقا للأنشطة الصناعية	110
جدول رقم (3–3)	حجم عقود التوريد من الباطن في صناعة السيارات في اليابان....	119
جدول رقم (3–4)	أهمية عقود التوريد من الباطن في القطاع الصناعي في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2006 و 2007.....	121
الجدول رقم (4–1)	نسبة المكون المحلي في تصنيع السيارات في مصر في 2009...	145
الجدول (4–2)	أهم مجالات الإنتاج المغطاة و غير المغطاة من الصناعات المغذية للسيارات المحلية.....	146
الجدول رقم (4–3)	عدد المنشآت الصناعية المنتجة للسيارات و توزيعها الجغرافي من2004- 2009.....	149
الجدول رقم (4–4)	عدد المنشآت الصناعية المنتجة للصناعات المغذية للسيارات وتوزيعها الجغرافي من 2004 إلى 2009.....	150
الجدول رقم (4–5)	التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية في صناعة السيارات خلال الفترة من 2004 إلى 2009.....	152
الجدول رقم (4–6)	التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية لصناعة المغذية لصناعة السيارات.....	153
الجدول (4–7)	عدد العمال في صناعة السيارات.....	154
الجدول رقم (4–8)	عدد العمال في الصناعات المغذية للسيارات.....	155
الجدول رقم (4–9)	الناتج الفعلي لصناعة السيارات و الصناعات المغذية للسيارات...	156
الجدول رقم (4–10)	نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية للصناعات المغذية إلى الطاقة الإنتاجية	157

المتاحة لصناعة السيارات .....

الجدول رقم (4–11) الطاقة العاطلة من إنتاج السيارات خلال 2007..... 158

الجدول رقم (4–12) أعداد السيارات المنتجة خلال الفترة من 2006 إلى 2008..... 160

الجدول رقم (4-13) حركة التجارة الخارجية للسيارات بأنواعها 161

الجدول رقم (4–14) صادرات الصناعات المغذية للسيارات..... 162

الجدول رقم (4–15) نسب التخفيض على الأجزاء المستوردة لتجميع السيارة بفئة ضريبة الوارد المقررة على المنتج النهائي كامل الصنع لسيارات الركوب والسيارات التجارية..... 164

الجدول رقم (4–16) الفرق بين ما يتم تسديده من جمارك و ضريبة مبيعات على السيارات الكاملة و السيارات التي يتم تجميعها..... 165

جدول رقم (4–17) نسبة الإنتاج الفعلية و الواردات من السيارات إلى إجمالي المتاح للاستخدام 166

الجدول رقم (4–18) نسبة المكون المحلي و قيمة الحوافز المباشرة التي تحصل عليها السيارة الواحدة..... 167

الفصل التمهيدى

منهجية الدراسة

أولا المقدمة:

في ظل التطورات السريعة للنظام الدولي الجديد والعولمة الشاملة والاتفاقيات التي من شأنها تقوية التكتلات الاقتصادية العملاقة يتطلب الأمر بناء وتفعيل شبكة علاقات للتبادل والتعاون المستمر بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة مما يكفل خلق منظومة موسعة للتكامل الصناعي تعمل علي ترسيخ مبدأ التخصص في أداء الوظائف بالوحدات الإنتاجية والخدمية بما يعظم المكاسب المتبادلة لشبكة الشركات أو المصانع أو الكيانات المتعاقدة داخل جمهورية مصر العربية.

لعب احتدام المنافسة وتدويل عملية الإنتاج والاستخدام المكثف للتكنولوجيا وما صاحبه من ثورة متزايدة في وسائل الاتصالات وتحرير التجارة العالمية دورا حاسما في تحول المؤسسات المقدمة للأعمال من نظام دمج مراحل التصنيع إلى نظام التخصص والتركيز على الوظائف الرئيسية والتعاقد مع الشركات المناولة المتخصصة في تنفيذ مراحل التصنيع المكملة الأخرى، وقد برهنت المناولة على قدرتها في تخصيص الموارد وتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الاقتصاد في بعض النفقات الموجهة لاقتناء المواد الأولية وعمليات تحويلها إلى منتجات وسيطة وأجور القوى العاملة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية، وقد مكنت هذه الإستراتيجية من رفع القدرة التنافسية للوحدات المنتجة كما حدث في اليابان وغيرها من البلدان المتقدمة، في هذا الخضم بدأت الأوساط الصناعية العربية تتطلع إلى المناولة الصناعية وطرق الاستفادة منها في بناء وتفعيل علاقات التعاون والتشابك بين الوحدات الصناعية لدفع عجلة التنمية الصناعية في ظل التحولات العالمية المتلاحقة، إلا أن منهج المناولة رغم أهميته وتزايد الاهتمام به فإنه مازال يعاني من ضعف الانتشار والاستخدام المحكم في المنطقة العربية، وبالتالي فقضية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومجالات تنميتها على المستوى القومي تعد من أهم القضايا التي تتطلب تعبئة الجهد والفكر الاقتصادي والنظري والعملي من اجل الوصول إلى أنسب الطرق الفعالة للنهوض بهذه الصناعات حتى يمكن حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم طرق تنمية الصناعات الصغيرة هو دمجها في الكيان الصناعي وشبكات التصنيع .

وتختلف الآراء حول تعريف المشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف المعايير التي تستخدم في تحديد حجم هذه المشروعات الصغيرة وكذلك الهدف من تنميتها فالاتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة يعتبر أحد المقومات الأساسية لإعداد إستراتيجية وخطط وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة، وهناك معايير كثيرة يمكن الاعتماد عليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة وتتباين تلك التعريفات من دولة إلى أخرى وذلك بتباين إمكاناتها وقدرتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي تمر بها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية ما قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية كما قد تختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها طبقا لمراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار عدد العمال ومعيار رأس المال ومعيار الإنتاج وإن كانت أغلب التعريفات المستخدمة محلياً وعالمياً تعتمد بشكل أساسي على معيار العمال ورأس المال .

تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر :

ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل، وبصدور القانون رقم 141 لسنة 2004 والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة، توافر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً، وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه، ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد استخدم معياري عدد العمال ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة.[1]

منذ الثمانينات من القرن الماضي ظهرت أراء عديدة تؤكد على أهمية أشكال الترابط المختلفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة والعالمية لتدعيم المشروعات وزيادة تنافسيتها كوسيلة لتنمية المشروعات الصغيرة وتطويرها وهذا الترابط له أشكال كثيرة تتمثل في التعاقد على التوريد من الباطن

[1]- حسين عبد المطلب, **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**, كتاب الأهرام الاقتصادي, العدد 229, 2006, ص11

(المناولة الصناعية) بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في رفع القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فاستمرار اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على خفض الأسعار لزيادة تنافسيتها في الأسواق، وذلك من خلال ضغط تكاليف الإنتاج لن يتيح الفرصة لهذه المنشآت للتطوير أو النمو .

حيث أن زيادة تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعتمد على زيادة الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتحسين جودة المنتجات، وفقا للموصفات الفنية مع مراعاة الاعتبارات البيئة[1] ، وهنا تلعب التجمعات الصناعية وتعاقدات التوريد من الباطن دورا هاما في زيادة تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة [2].

مما سبق يتضح أهمية الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة وأثر قيام الحكومة بتدعيم إقامة مناطق صناعية متخصصة وتدعيم عقود توريد من الباطن بين المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية على تحسين وضع الصناعة المصرية وزيادة كفاءتها وأيضا على كفاءة الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والكبيرة معا ، وبالتالي تحاول هذه الدراسة توضيح مفهوم العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وأهم أنواعها و آثارها الاقتصادية وذلك من خلال دراسة أهم القطاعات الصناعية التي تحتاج إلى دعم هذا الترابط و أيضا من خلال دراسة التجارب الدولية .

ثانيا مشكلة الدراسة :

سعت مصر خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كسائر البلدان النامية، إلى تحقيق درجة عالية من التصنيع اعتماداً على الكيانات الصناعية الكبيرة، كما انتهجت سياسة صناعية قائمة على تشجيع الصناعات كثيفة رأس المال بالإضافة إلى بعض الصناعات كثيفة العمل، ونظرا لسيطرة القطاع العام على هذه الصناعات، والاعتماد على سياسة الإحلال محل الواردات، لم تهتم الحكومات المتعاقبة كثيرا بدرجة تنافسية الصناعات المختلفة، ومع تقليص دور القطاع العام في الفترة التالية لتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي منذ منتصف التسعينات وفي

[1] - lall, sanjay ,**strengthening SME for international competitiveness,** the Egyptian center for economic studies , 2000, p 34

[2] - Goebel , Jeffery, and menu tewari , **source of small firm competitiveness in a trade liberalized world** , Harvard university , combiridge , 2002 p 76

ضوء انحسار قدرة قطاع الزراعة على استيعاب الإعداد المتزايدة من العمالة الريفية، ومع تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة , ظهرت المنشآت الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لإتاحة فرص عمل في الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية والحضرية .

على الرغم من تزايد مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، إلا انه يجب الاعتراف بوجود عدد من العوامل التي تعوق نمو هذه المنشآت وتحد من مساهمتها بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة تبذل جهوداً لمساندة هذه المنشآت من خلال توفير التمويل اللازم وتقديم الدعم الفني لها وتسهيل إجراءات تأسيسها وممارستها لنشاطها، إلا أن هذه الحلول التقليدية لم تفلح في تحقيق النمو المنشود لهذه المنشآت لتصبح مصدراً رئيسياً للتشغيل وتوليد القيمة المضافة، وتشير التجارب الدولية إلى أن البلدان التي نجحت في مواجهة هذه العوائق لم تعتمد على الحلول التقليدية، حيث لجأت إلى تشجيع إقامة علاقات تربط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة في صورة تعاقدات التوريد من الباطن (subcontracting) وإلى إنشاء العناقيد أو التجمعات الصناعية (industrial clusters) التي تضم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقد نتج عن ذلك رفع تنافسية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي .

تتميز المنشآت الصغيرة بأنها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي عدد المنشآت مقارنة بالمنشآت الكبيرة، ويظهر هذا من البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويتم حصر المنشآت المختلفة وفقاً لحجمها قياساً بعدد العاملين ووفقا للنشاط الاقتصادي للمنشأة وللكيان القانوني وتشير البيانات أن المنشآت المتناهية الصغر والتي يعمل بها واحد إلى اقل من 10 تمثل 91,9% والمنشآت الصغيرة التى يعمل بتا أكثر من 10 عمال و أقل من 50 عامل 6,2% والمنشآت المتوسطة 1,5% و المنشآت الكبيرة 0,3% في عام 2006من إجمالي المنشآت التي شملها التعداد والبالغ عددها 2450903 منشأة .